الأمم المتحدة A/71/PV.44

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٤٤

الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٧١ و ١٢٩ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثالث والعشرين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/71/263)

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الرابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/71/٢٦٢)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي أغيوس (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتقديم خالص التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وأتمنى لكم فترة رئاسة ناجحة.

هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إنه لمن دواعي شرفي العظيم أن أخاطب أعضاء الجمعية العامة، ويسرني أن أعرض التقرير السنوي الثالث والعشرين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/71/263).

قبل عام واحد بالضبط تقريبا، توليت مهامي الجديدة، بصفتي رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، وكما يعلم معظم الدول الأعضاء، كنت قاضيا في المحكمة منذ عام ٢٠٠١ وتوليت فيها سابقا منصب نائب الرئيس لمدة أربع سنوات قبل انتخابي رئيسا لها. كما تشمل القيادة الجديدة للمحكمة نائبا جديدا للرئيس، ألا وهو زميلي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الصيني، القاضي ليو داكون. واليوم، أود أيضا أن أشكر سلفي، القاضي ثيودور ميرون، الموجود معنا هنا الذي ما برحت أعمل معه بشكل وثيق ليس بوصفه قاضيا فحسب في دائرة الاستئناف، ولكن أيضا بصفته رئيسا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. إن ذلك العمل يكتسي أهمية خاصة لأن التقرير المعروض على الجمعية العامة لا يتناول بالتفصيل التقدم المحرز في السنة الماضية صوب إكمال ولاية المحكمة فحسب، بل يتناول أيضا الانتقال إلى الآلية.

من حسن حظي أنني أتولى منصبي في وقت تعمل فيه المحكمة بكامل طاقتها، وإنها قوية ومؤهلة جيدا للقيام بالفصل الأخير من عملها. وقد بلغنا هذه المرحلة بفضل قيادة أسلافي، وبفضل الجهود الدؤوبة لزملائي القضاة في الماضي والحاضر، وجهود الموظفين الرائعة الذين حظيت بهم المؤسسة. لقد اختتمت المحكمة الإجراءات القانونية المتخذة ضد ١٥٤ متهما من أصل ١٦١ شخصا صدرت بحقهم لوائح اتهام لارتكابهم انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. ويسرني أن أقول إنه لم يتبق أي أشخاص هاربين متهمين بهذه الانتهاكات. وهناك قضية معلقة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، حيث يوجد ثلاثة أشخاص متهمين صدرت بحقهم مذكرات توقيف لم يتم بعد تنفيذها.

بينما نستعد للانتهاء من عملنا في عام ٢٠١٧، تواصل المحكمة بذل جهود حثيثة للفراغ بسرعة من الأعمال القضائية المتبقية، مع احترام الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المتهمين في محاكمة عادلة، الأمر الذي يجب أن ينال دائما أهمية قصوى. أما الأعمال المضطلع بها في الفترة المشمولة بالتقرير والتي انتهت في ١ آب/أغسطس، فقد شهدت المزيد من القضايا التي تم البت بها في الفترة المشمولة في التقرير السابق وصدرت فيها أحكام بشأن قضيتين على مستوى المحاكمات، وقضيتين استئناف. بالإضافة إلى ذلك، نطق قضاة محكمة الاستئناف بحكمهم في دعوى الاستئناف الأخيرة المقدّمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتم إغلاق ملف دعوى ابتدائية أخرى في أعقاب وفاة المتهم.

أود اليوم أن أوجز للجمعية التحديات الخمسة الرئيسية التي ستواجه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الأشهر الـ ١٢ المقبلة.

التحدي الأول يتمثل في ضمان إبقاء القضايا المتبقية على المسار الصحيح للفراغ منها في الوقت المناسب وبشكل مسؤول، فضلا عن الانتقال السلس إلى الآلية. إن المحكمة برئاستي ملتزمة بإنجاز أعمالها بأقصى قدر ممكن من السرعة والفعالية. يركز حاليا القضاة والموظفون القانونيون على إحدى المحاكمات المتبقية، وبالتحديد القضية المرفوعة ضد راتكو ملاديتش، حيث تبقى استئناف واحد، وادعاء رفعه المدعي العام في قضية ضد برليتش وآخرين، وقضية واحدة متعلقة بازدراء المحكمة، ومحاكمات يوجيتش وآخرين. بينما في عدد من حالات بعينها، قد لا يبدو أنها بحاجة إلى الكثير من العمل، أود أن أؤكد للجمعية أن قضية ملاديتش الجاري النظر فيها حاليا تمثل إحدى أكثر المحاكمات تعقيدا، أما قضية برليتش وآخرين فتمثل أكبر قضية استئناف في تاريخ العدالة الجنائية الدولية.

وفي الوقت نفسه، بينما تمضي المحكمة إلى الانتهاء من عملها القضائي، تواصل بعض المهام الأساسية التي يتعين نقلها إلى الآلية. وفي ضوء المواعيد المتوقع الانتهاء فيها من قضيتي ملاديتش وبرليتش والتي حددت مواعيدها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تم التقدم بطلب إلى مجلس الأمن من أجل الموافقة على تمديد نهائي لفترة عمل القضاة. ويحدوني الأمل في أن تؤيد الدول الأعضاء في المجلس ذلك الطلب، إذ أن تمديد ولايات القضاة أمر بالغ الأهمية إذا أريد للمحكمة

أن تنجز أعمالها المتبقية في الوقت المناسب وضمان الانتهاء من عملها بشكل منظم.

أما التحدي الثاني فيتمثل في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتشجيع على الاحتفاظ بجميع موظفي المحكمة والحيلولة دون التسريح في تناقص عدد الموظفين. وإذ ندنو من نهاية ولاية المحكمة ونواصل العمل بدأب من أجل استكمال آخر القضايا من دون تأخير، تعمل جميع أجهزة المحكمة بتعاون وثيق للتصدي للتحديات المتصاعدة المتعلقة بتناقص الموظفين وانخفاض معنوياتهم. وفي هذا الصدد، تقوم المحكمة حاليا بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية لاستكشاف التدابير الإضافية الممكنة لمعالجة تلك الحالة الحرجة. ولا بد لي من أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على ما يتمتع به موظفو المحكمة من احترافية وموهبة كبيرتين. وبفضل الجهود الهائلة ومساهماتهم بوسعنا الاستمرار في إحراز تقدم جيد في الحالات المتبقية. ومهما يكن من أمر، في ضوء حقيقة اقتراب المحكمة من الفراغ بصورة نهائية من عملها، سيواصل الموظفون على جميع المستويات مغادرة المحكمة من أجل التماس فرص عمل أكثر آمانا في أماكن أخرى. ولئن كان ذلك يعتبر مخيبا للآمال، فيمكن تفهمه؛ وحقا فإنهم أحرار في سعيهم إلى ذلك من أجل الحصول على فرص عمل جديدة.

إن المحكمة بحاجة ماسة إلى مساعدة الدول الأعضاء في التصدي للتحديات الشديدة المتعلقة بالموظفين وتحضها على النظر بجدية وإيجابية لاتخاذ التدابير التي تحول دون التسريح في تناقص الموظفين. فالظروف الاستثنائية تتطلب حلولا استثنائية. وعلاوة على ذلك، تأمل المحكمة في أن تستمر الدول الأعضاء في تقديم أشكال أخرى من المساعدة لتزويدنا بالموظفين لتعزيز عملنا، كما عرضت بسخاء جمهورية الصين الشعبية عرضت في عام ٢٠١٦. لقد أتيحت لي الفرصة مؤخرا لاستضافة الزملاء والموظفين الدبلوماسيين الصينيين، في دوائر محكمتي للإعراب عن تقديري لذلك الدعم، وإني اغتنم الفرصة اليوم للاعتراف علنا بجهود الحكومة الصينية في هذا الصدد.

ومع ذلك، ثمة حاجة إلى حل أكثر شمولا. وسينطوي ذلك على إيجاد سبيل للاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة الذين يعرفون القضايا وأساليب العمل في المحكمة حتى النهاية.

أما التحدي الثالث فيتمثل في الدفاع عن سلامة المحكمة التي تشمل إنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالتدخل في الشهود. فدور الشهود محوري في أي نظام للعدالة الجنائية الدولية. خلال فترة السنوات الـ ٢٣ الماضية، استمعت المحكمة إلى ٤ ٦٧٠ شاهدا، أي أكثر بكثير من أي محكمة جرائم حرب أخرى في التاريخ الحديث. وقد أنشأنا في المحكمة بصورة خاصة وحدة تهدف إلى دعم وحماية الشهود. حتى الآن، تمكنت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من محاكمة وإدانة عدة أشخاص مسؤولين عن التدخل في الشهود، بما في ذلك التخويف والتلاعب. ولا بد لي من التشديد على أن أي تدخل في إقامة العدل لا يقوض فقط سلامة الإجراءات، بل يحدث أثرا مثبطا على الشهود الفعليين والمحتملين. لذلك يجب على المحاكم والهيئات القضائية الدولية الاستمرار في اتخاذ موقف حاسم ضد التدخل في الشهود وإنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاق في ذلك الشأن. ويضطلع القادة السياسيون المسؤولين بدور حاسم في ذلك الصدد. وبناء على ذلك، من الحتمي الحصول على الدعم الكامل للأمم المتحدة.

كما تدرك الدول الأعضاء، فإنه في قضية المدعي العام ضد يوجيتش في موضوع انتهاك حرمة المحكمة، وُجهت إلى كلّ من المتهمين بيتار يوجيتش ويوفو أوستوجيتش وفيبريكا راديتا أربع تهم بانتهاك حرمة المحكمة فيما يتعلق بمزاعم تخويف شهود في قضية المدعي العام ضد شيشيلي. لم تقم بعد جمهورية صربيا بتنفيذ أوامر الاعتقال التي صدرت قبل أكثر من ٢١ شهرا. وتقدر المحكمة بأن الحساسيات السياسية قد

تنشأ في ظروف معينة نتيجة التعاون مع المحكمة. إلا أن هذه الحساسيات لا يمكن أبدا أن تشكل عذرا لعدم التعاون مع المحكمة، عندما يكون هذا التعاون مسؤولية نابعة من النظام الأساسي للمحكمة نفسها ويجسد رغبة مجلس الأمن في أن مكافحة الإفلات من العقاب لا تزال مجدية. والخطوات المقبلة للمحكمة فيما يتعلق بعدم تعاون صربيا سوف تحال إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر.

أما التحدي الرابع فينطوي على تعزيز صورة المحكمة والانخراط في نقاش لتوطيد الإرث المشترك للمحكمة والأمم المتحدة. إن المحكمة إذ تستعد لإغلاق أبوابها والانتهاء من عملها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ستكفل بأن يكون عملها وإنجازاتها ميسرة ومؤثرة على نحو أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة للجهات المعنية في يوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى. ومن أجل الاستفادة على أفضل وجه من الوقت الهام المتبقي، وضعت المحكمة مبادرة بعنوان حوارات إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي ستتألف من سلسلة من الأحداث، في هذا العام والعام المقبل، وتهدف إلى تمكين الآخرين من البناء على إنجازات المحكمة. وستهدف في كل مناسبة إلى التواصل مع الجهات الفاعلة في يوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى لتمكينها من الاستفادة من تجربة المحكمة الجنائية الدولية لمواصلة بلورة المساءلة عن الجرائم الدولية. ومن المقرر أن تعقد هذه اللقاءات في سراييفو، ولاهاي ونيويورك وستصمم بوصفها حوارات دينامية وتفاعلية. ونعوّل على المشاركة الكاملة للدول الأعضاء، إذ أن ما ستتركه المحكمة ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ليس مجرد إرث خاص بها، بل في المقام الأول إرث للأمم المتحدة. لقد شكلت تجربة المحكمة فتحا كبيرا، وكانت رحلة صعبة ومجزية في القانون الإنساني الدولي، ولا حاجة لي أن أذكِر الجمعية بأن ما يعتبر نجاحا للمحكمة، يمثل نجاحا أكبر لهذه المنظمة بأسرها وللعدالة الدولية.

يتمثل التحدي الخامس والأخير في دعم وتمكين السلطات القضائية الوطنية من الفصل في الجرائم الدولية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي. ووفقا لاستراتيجية الإنجاز التي أقرها مجلس الأمن، ركزت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أعمالها على محاكمة أبرز القادة الكبار، مع إحالة عدد من القضايا التي تشمل متهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وقد ساعدت هذه الإحالات على تعزيز قدرة المحاكم الوطنية على التعامل مع قضايا الجرائم الدولية الأساسية، وضمان إجراء محاكمات عادلة، وفقا للمعايير الدولية وترسيخ سيادة القانون. مع دنو انتهاء ولاية المحكمة الدولية، فإن المساءلة عن ارتكاب هذه الجرائم تتوقف حاليا على مكاتب الادعاء العام والهيئات القضائية الوطنية. وفي حدود الإمكانيات الراهنة، المحكمة ملتزمة بمساعدة السلطات الوطنية في يوغوسلافيا السابقة في معالجة العدد الكبير من قضايا جرائم الحرب المتبقية بسرعة وفعالية. كذلك تؤيد المحكمة بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة، لكون التعاون الإقليمي يمثل خطوة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب، وضمان العدالة لجميع الضحايا وبناء الثقة في المنطقة.

في الختام، بالنيابة عن المحكمة بأسرها، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لحكومات الدول الأعضاء على استمرارها في دعمها لنا. وأود أيضا أن أنوه بالدعم الهائل المقدم من مكتب الشؤون القانونية، الذي يبين التزام المستشار القانوني الثابت بالعدالة الجنائية الدولية، وأن أشكر الممثل الدائم لأوروغواي، وأعضاء فريقه على ترؤسهم باقتدار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

بالإضافة إلى ذلك، أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام المنتهية ولايته، معالي السيد بان كي – مون، على جهوده المتفانية في تعزيز سن المساءلة، وأهنئ معالي السيد أنطونيو

غوتيريش على تعيينه في منصب الأمين العام المقبل. وأخيرا وليس آخرا، أود أيضا أن أشكركم، سيدي، على دعمكم للمحكمة.

بما أنه لم يتبق سوى قضية استئناف واحدة، فقد أوشكت ولاية المحكمة على الانتهاء. وعلى الرغم من أنه لم ينته العمل بعد، وسنواجه بعض التحديات الهائلة في السنة المقبلة، فإني أؤمن بأنه من خلال الجهود المتواصلة ودعم المجتمع الدولي، ستكلل بالنجاح هذه التجربة الجريئة في مجال العدالة الدولية وفي الوقت المحدد لها، وفي السنوات ستبقى تذكيرا بما يمكن تحقيقه في مكافحة الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛

القاضي ميرون (الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقف أمام الجمعية العامة مرة أخرى بصفتي رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

قبل أن أنتقل إلى جوهر ملاحظاتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي فيجي رئاسة الجمعية العامة وأتمنى لكم كل النجاح خلال فترة رئاستكم. وأود أيضا أن أنوه بالدعم والمساعدة الثابتين اللذين يقدمهما مكتب الشؤون القانونية، وعلى وجه الخصوص، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، والسيد ستيفن ماتياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية. وأخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، يسرني أن أنوه بزميلي القاضي في الآلية ورئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي أغيوس.

كما يعلم الكثيرون، يصادف هذا العام، ٢٠١٦، ذكرى مرور ٤٠٠ عام على وفاة وليام شكسبير. زميله الشاعر والكاتب المسرحي، بين جونسون، الذي تنبأ بحكمة وعن صواب في عام ١٦٢٣ بأن شكسبير لم يكن شاعر عصره فحسب، بل شاعر جميع العصور. ومع ذلك مما يبعث على جزعي الشديد أن تصورات شكسبير لويلات الحرب ما برحت صالحة اليوم كما كانت صالحة عند كتابتها قبل حوالي ٤٠٠ عام. إن كلمات شكسبير تصف الحرب بأنها ”وليد خرج من رحم جهنم“ (هنري السادس، الجزء الثاني)؛ إنها ”شرسة ودموية“ (الملك جون)؛ وإنها ”وحشية“. (تيمون الأثيني). وتروي لنا مسرحية ترويلوس وكريسيدا قصة مريرة عن مجازر الحرب، بينما يعرض لنا هاملت في بيان بليغ عدم جدوى الحرب في خطابه ضد التضحية بآلاف الأرواح من أجل قضايا عديمة الأهمية، قضايا من ”نسج الخيال والافتنان بسحر الشهرة“.

في حين لم يتغير الكثير عندما يتعلق الأمر بالصراع وإراقة الدماء خلال ٤٠٠ سنة، فعلى الأقل ثمة شيء واحد هام قد تغير. فخلال ربع القرن الماضي، أصبح المجتمع الدولي متحدا أكثر من أي وقت مضى في إطار الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ولتعزيز احترام سيادة القانون – أو ما يشير إليه شكسبير ”في مسرحية الجلالة وسلطة القانون والعدالة“ (هنري الرابع، الجزء الثاني)، التي يصور فيها رئيس القضاة في إنكلترا يتضرع للملك هنري الخامس موضحا له أنه حتى هو يتعين عليه أن يمْثُل أمام العدالة نظير المخالفات التي ارتكبها الأمير هال.

إن المجتمع الدولي بإنشائه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أوائل التسعينات من القرن الماضي وسائر المحاكم الجنائية الدولية والمختلطة التي تلت ذلك، دلّل على التزامه بالعدالة وبمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية. وبذلك، ساعد المجتمع الدولي على بزوغ فجر عصر جديد وصفه الأمين العام بان كي – مون بأنه عصر جديد من المساءلة.

إن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، إلى حد كبير، جزء من هذا الجهد العالمي لكفالة المساءلة، إذ أن مجلس الأمن بإنشائه لها على يقين من أن إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لن يفتح الطريق أمام الإفلات من العقاب لكي ينهض ويسلم بأن العدالة وسيادة القانون يتطلبان الالتزام المتواصل والدعم حتى بعد الانتهاء من المحاكمات ودعاوى الاستئناف.

كما ورد بالتفصيل في التقرير الخطي المقدم باسم الآلية في آب/أغسطس (A/71/262)، حدث الكثير في السنة المنصرمة منذ صدور تقريري الأخير الذي عرضته أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.31). أما على الجبهة القضائية، وعقب صدور أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، فقد كانت الآلية منهمكة في إعادة المحاكمة في قضية يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش وفي استئناف قضية رادوفان كاراديتش وفويسلاف شيشيلي. وثمة طائفة واسعة من الطلبات الأخرى المقدمة التي تعرض بانتظام أمام الآلية وينظر فيها قضاة الآلية، تماشيا مع تصور مجلس الأمن للآلية بصفتها مؤسسة صغيرة وفعّالة، ومعظمهم يعمل على نحو غير متفرغ وعن بعد من ديارهم ومكاتبهم في جميع أنحاء العالم، ويضطلعون بوظائفهم في الآلية بالإضافة إلى التزاماتهم المهنية الأخرى. أصدرت الآلية منذ إنشائها، ما يتجاوز ٨٠٠ من الأوامر والقرارات القضائية.

بإغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تولت الآلية المسؤولية عن جميع المهام المتبقية لتلك المحكمة، والاستمرار في الأعمال التحضيرية من أجل نقل المهام المتبقية ذات الصلة إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ترقبا لذلك الإغلاق المتوقع للمحكمة في نهاية عام ٢٠١٧.

طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية القيام بعناية واحترافية بالمهام الأساسية الجارية – من قبيل حماية الفئات الضعيفة من الضحايا والشهود، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية التي تسعى إلى ضمان المساءلة في الإجراءات المحلية، والإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة. كما اتخذت خطوات هامة فيما يتعلق بإدارة وحفظ المحفوظات الحيوية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي مهام موكلة إلى الآلية.

في غضون أقل من ثلاثة أسابيع من اليوم، سنتمكن من افتتاح المبنى الجديد للآلية في أروشا، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى استمرار تعاون وسخاء حكومة جمهورية تترانيا المتحدة. وتشييد هذا المشروع يبرز النهج المرن والشديد البساطة، ويجسد أفضل الممارسات المستقاة من المشاريع الرأسمالية الأخرى للأمم المتحدة والتي جرت تحت إشراف الجمعية العامة، والمهم في ذلك أنها تظل متقيدة بحدود الميزانية. وفي الوقت نفسه، لا تزال كل من تترانيا وهولندا، بوصفهما الدولتين المضيفتين لفرعينا، تقدمان الدعم لعمل الآلية على أساس شبه يومي في عدد لا يحصى من الطرق ولكنها مجدية.

بفضل الدعم والمساعدة المقدمين من الدول الأعضاء في أفريقيا وأوروبا بوسعنا إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. وبالمثل فإن دعم وتعاون فرادى الدول الأعضاء جوهري لحسم الحالة التي تواجهها الآلية فيما يتعلق بالأفراد المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين بُرئت ساحتهم أو أُفرج عنهم في تترانيا في وقت لاحق. فالنقل المناسب لهؤلاء الأفراد، كما ذكرت من قبل، يمثل تحديا كبيرا للعدالة الدولية والواجب الإنساني.

وبطبيعة الحال، لن تفي هذه الآلية بولايتها، ما لم تجر مساءلة جميع الفارين المتبقينَ الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والنجاح على هذه الجبهة سيتوقف إلى حد كبير على تعاون فرادى الدول الأعضاء في الوقت المناسب. أتمنى أعظم النجاح للمدعي العام براميرتز في جهوده المتواصلة

في هذا الصدد. وفي الواقع، بينما نمضي قدما، نسعى إلى الوفاء بجميع الجوانب الأخرى من ولايتنا بأفضل طريقة ممكنة، والحصول على تعاون ودعم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وهو دعم يشكل الأساس الجوهري والقيّم لجميع جهودنا.

وفي هذا السياق، أرى أنه لا بد لي من إسداء المشورة إلى الجمعية العامة بشأن مسألة خطيرة لها تأثير كبير على الأداء الفعال لمهام الآلية. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بعد ترشيح حكومة تركيا، انتخبت الجمعية العامة القاضي آيدين سيفا أكاي، من تركيا، ليصبح أحد قضاة الآلية (انظر A/66/PV.87). جاء هذا الانتخاب بعد أن عمل القاضي أكاي الموقر قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعمل قبل ذلك سفيرا لتركيا. وبعد التشاور الذي أجراه الأمين العام ورؤساء الجمعية العامة، ورؤساء مجلس الأمن، تم مؤخرا تعيين القاضي أكاي لفترة جديدة قاضيا في الآلية، تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

في ٢٥ تموز/يوليه، بوصفي رئيسا للآلية، قمت بتعيين القاضي أكاي في هيئة دائرة الاستئناف للبت في طلب مراجعة الحكم وما يرتبط به من طلبات قدمها السيد أوغسطين نغيراباتواري، المحتجز حاليا عقب إدانته. وبدون إخطار الأمم المتحدة أو الآلية، في أو حوالي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تم احتجاز القاضي أكاي في تركيا بنا على مزاعم تتعلق بصلته بأحداث تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة ضد النظام الدستوري في تركيا، وما برح قيد الاحتجاز منذ ذلك الوقت. ونتيجة احتجاز القاضي أكاي، توقفت الإجراءات التي أسندت إليه، مع ما يقابل ذلك من آثار على الحقوق الأساسية لمقدم الطلب مما يضر بمسألة تتعلق بالادعاءات التي تقدم بها للنظر فيها خلال فترة زمنية معقولة.

إن الاستقلال القضائي يشكل ركنا أساسيا في سيادة القانون، وهو ممارسة قديمة العهد وثابتة من أجل منح القضاة الدوليين امتيازات وحصانات، بغية حماية اضطلاعهم بوظائفهم القضائية على نحو مستقل. وتحقيقا لتلك الغاية، منح مجلس الأمن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حصانة دبلوماسية. والنظام الأساسي للآلية الذي أقره المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – يمنح بصورة مماثلة قضاة الآلية حصانة دبلوماسية، للفترات الزمنية التي يشاركون خلالها في أعمال الآلية. والمجلس بمنحه قضاة الآلية هذه الحصانة، فإنه يتفهم أنه بفضل التخطيط السلس والكفؤ للآلية والتوقع القانوني سيعمل القضاة عن بعد قدر الإمكان وبعيدا عن مكاتب الآلية، ويضطلع القضاة عادة بالعمل القضائي للآلية في الدولة التي يحملون جنسيتها.

ونتيجة ذلك الإطار القانوني، تمتّع القاضي أكاي بحصانة دبلوماسية منذ أن تم تكليفه بالسير بالإجراءات القضائية الخاصة بقضية نغيراباتواري، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، وسيبقى متمتعاً بتلك الحصانة حتى نهاية تلك الإجراءات. وبناء على ذلك، أكد مكتب الشؤون القانونية رسمياً، نيابة عن الأمين العام، الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها القاضي أكاي، وطلب الإفراج عنه فوراً من الاحتجاز ووقف جميع الإجراءات القانونية ضده. في غضون ذلك، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت رسميا، بوصفي رئيسا للآلية، الحصول على إذن من حكومة تركيا لزيارة القاضي أكاي للتشاور معه بصورة سرية والتأكد من ظروف احتجازه.

يؤسفني شديد الأسف أن حكومة تركيا لم تبعث حتى الآن إلى الأمم المتحدة أو الآلية بأي رسالة رسمية بشأن هذه المسائل، وما فتئت الحكومة التركية تواصل احتجاز القاضي أكاي، خرقا للنظام الأساسي للآلية والتزام تركيا بالتعاون مع الآلية وفقا للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وبالمثل يؤسفني أيضا أنه نتيجة احتجاز القاضي أكاي، فإنه يجري بالتزامن إحباط إرادة الجمعية فيما يتعلق بتصريف المهام القضائية للآلية، بما يتسق مع أحكام النظام الأساسي الذي بموجبه تم انتخابه لفترة ولاية جديدة.

وكلما طالت فترة احتجاز القاضي أكاي، تصبح آثارها على قدرة الآلية في أداء ولايتها الأساسية أكثر بروزا، لأن هذا الاحتجاز يعيق ماديا قدرة الآلية على أداء إحدى أكثر المهام جوهرية لديها، وهي البت قضائيا، وفقا للقانون، في مسائل تتعلق بمسؤولية الفرد عن ارتكاب أخطر الجرائم الدولية. وفي ظل عدم الفهم الواضح لظروف احتجازه وعدم الرد على طلبي الإذن بزيارة القاضي أكاي، يزداد قلقي على رفاه زميلي القاضي من منظور إنساني. ومن هنا وتماشيا مع التعهدات الدولية الملزمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أحض الحكومة التركية على الإفراج فورا عن القاضي أكاي وتمكينه من استئناف عمله بصورة قانونية للمهام القضائية الموكلة إليه.

إن المحاكم الجنائية الدولية لدى اضطلاعها بولاياتها لتحقيق العدالة والمساءلة عن أخطر الجرائم التي عرفتها البشرية، من قبيل هذه الآلية، إنما تخدم مصالح جميع الدول وشعوبها. ولكن في الوقت نفسه، وكما أظهرت السنوات الـ ٢٥ الماضية، فإن المحاكم الجنائية الدولية تعتمد اعتمادا كاملا على تعاون الدول وعلى احترام الدول للإطار القانوني الدولي المنطبق على هذه المؤسسات. وبدون هذا التعاون والاحترام لا يمكن للمحاكم الدولية أن تكفل العمل المستقل في العالم، حيثما يمكن ممارسة مهام المحكمة، ولذلك فهي لا تستطيع الاضطلاع بالولايات الحيوية الموكلة إليها.

أثق كل الثقة بأن حكومة تركيا تتشاطر هذه المصلحة المشتركة المتمثلة في تمكين الآلية من العمل بكفاءة وفعالية، وفقا لولايتها وانسجاما مع القانون الساري، وستقوم الحكومة، من دون مزيد من التأخير، باتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بالحالة التي وصفتها للتو لتحقيق تلك الغاية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد براون (ألمانيا).

إن حل هذه المسألة لا ينطوي فقط على أهمية حاسمة بالنسبة للآلية؛ بل أيضا ضروري بالنسبة لنا جميعا إذا أردنا أن نكفل قدرة مؤسسات الأمم المتحدة على الاضطلاع بولاياتها وفقا للقانون ومن دون تدخل. لذلك من الجوهري بالنسبة لنا جميعا حسمها إذا أردنا أن نعمل معا لتحقيق حقبة من المساءلة استنادا إلى احترام سيادة القانون وإعلاء شأنه، الأمر الذي يعتبر جوهريا للاستقلال القضائي. ومن الضروري بالنسبة لنا جميعا الذين تراودنا الرغبة في أن يكون بوسعنا القول بأننا نستطيع إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المروعة التي ارتكبت في انتهاك للقانون الدولي والسعي إلى تحقيق عالم يمكن فيه إعلاء شأن أعلى المبادئ الإنسانية. ولكن لتحقيق كل هذا، من الحتمي لجميع أعضاء الأمم المتحدة، لدى النظر في طلبات حيوية من المحكمتين، بموجب الفصل السابع، أن يتصرف بنية حسنة، وضرورة التعاون، ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة التي لا يمكن أن يُرقى إليها الشك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي..

السيد شابورو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا.

نؤكد من جديد دعمنا الثابت لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونثني على المحكمة لما حققته من إنجازات ومساهمات قيمة في هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتكبت منذ عام ١٩٩١ في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ونشكر الرئيس أغيوس على تقريره ونشيد به على جهوده الرامية إلى إتمام أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

لقد أدت المحكمتان دوراً رئيسيا في تعزيز سيادة القانون وتدعيم الاستقرار والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة. إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ إنشائها ما انفكت تجسد الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، ورفض المجتمع الدولي السماح لمرتكبي أخطر الجرائم ذات الاهتمام الدولي من الإفلات من يد العدالة. واضطلعت المحكمة بدور استشرافي في إرساء السوابق القضائية في هذا الميدان، مما يمهد الطريق أمام عمل المحكمة الجنائية الدولية.

ونرحب باستمرار كل جهاز من أجهزة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في اتخاذ التدابير الضرورية لضمان إنجاز ولاية المحكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ونحن نقدر قيام المحكمة باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استمرار انتقال المهام بسلاسة إلى آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وتكتسي عملية الانتقال السلس تلك إلى آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين بغية مواصلة وحماية أعمال المحكمتين. وأخيرا، نلاحظ مع الارتياح أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ملتزمة باستكمال النظر في الدعاوى المعروضة عليها بطريقة فعالة وحسنة التوقيت، ومن دون المساس بحقوق المحاكمة العادلة.

نلاحظ أنه في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعليق إحدى المحاكمات والاستئنافات، بشكل عام بالاقتران مع توجيه لوائح اتهام إلى ١٦١ فردا وإدانتهم. ونثني على جميع أجهزة المحكمة لاتخاذها تدابير للحيلولة دون ترتيب أثر جراء تناقص عدد الموظفين ومعالجة هذه المسألة. ونلاحظ أن مكتب المدعي العام للمحكمة قد أقر بالمساعدة التي تلقاها من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وسوف نواصل دعم مكتب المدعي العام. ونشير إلى أن مسؤولية الدول عن التعاون مع المحكمة وآلية تصريف الأعمال لا تزال بالغة الأهمية لقدرة الآلية على استكمال ولايتها، لا سيما التعاون في تقديم المتهمين إلى العدالة.

إن الانتهاء من عملية تحقيق العدالة في الجرائم التي ارتكبت خلال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة يمثل مساهمة أساسية في تحقيق السلام الدائم والمساءلة وسيادة القانون. ويشكل التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرطا أساسيا لعملية تحقيق الاستقرار والانتساب في غرب البلقان، وكذلك للعضوية في الاتحاد الأوروبي. ونشيد بالمحكمة على عملها المتعلق بتعزيز قدرة السلطات الوطنية على التعامل مع قضايا جرائم الحرب المتبقية بفعالية، وندعو جميع دول المنطقة إلى إحراز تقدم في عمليات التحقيق والملاحقة القضائية في سياق الانتقال من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم الوطنية.

يسرنا أن المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة لا يزال يمثل أحد العناصر الرئيسية في الجهود التي يقوم بها مكتب المدعي العام والرامية إلى بناء القدرات الوطنية في مجال العدالة الوطنية. لضمان الانتقال الكفؤ من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكمة الوطنية الموكل إليها إجراء المحاكمة على جرائم الحرب. ونثني على مكتب المدعي العام لتقاسمه الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من عمله مع النظراء الوطنيين العاملين في طائفة من قطاعات العدالة الجنائية في مختلف أنحاء العالم. وهذا أمر هام لإرث المحكمة ولبناء القدرات المحلية للفصل في جرائم الحرب.

إن الاتحاد الأوروبي، باضطلاعه بعملية الاستقرار والانتساب لغرب البلقان، إنما يزيد من التشديد على أهمية الملكية المحلية في التعامل مع قضايا جرائم الحرب تماشيا مع ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، فإن ما يقدمه الاتحاد الأوروبي من دعم مباشر لميزانية المحاكم المحلية التي ما برحت منذ عام ٢٠١٣تضطلع بعمل المقاضاة على جرائم

الحرب في بعض بلدان غرب البلقان، إنما يُكْمل الجهود المبذولة لبناء القدرات الوطنية في معالجة تراكم الأعمال غير المنجزة من قضايا جرائم الحرب.

نلاحظ أن مكتب المدعي العام قد واصل تشجيع تحسين التعاون الإقليمي بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية، ونرحب بتحقيق نتائج ذات مغزى في هذا الصدد، على الرغم من أن رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذكر في بيانه وتقريره بأنه:

”لا تزال وتيرة المحاكمات الوطنية غير متناسبة مع عدد القضايا المتأخرة التي لم تُنجز بعد“ (S/2016/454، المرفق الأول، الفقرة ٢٥).

ونهيب بدول يوغوسلافيا السابقة الاستمرار في التعاون الإقليمي في المسائل الجنائية، وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي.

أما فيما يتعلق بآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فيتوجه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالشكر إلى الرئيس ميرون على تقريره (انظر A/71/262) ونشيد به على ما بذله من جهود للمضي قدما في عمل الآلية. ونرحب باضطلاع الآلية بشكل متزايد بالمسؤولية عن جميع جوانب عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالاقتران مع الأعمال التي يقوم بها فرع أروشا.

يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتطور الذي أنجزته آلية الإجراءات والسياسات التي تستند إلى أفضل ممارسات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونثني على الجهود التي تبذلها الآلية لتبسيط العمليات وخفض التكاليف. ويدرك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، كما ورد في تقرير الرئيس ميرون، بأن زيادة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة تعتمد على النُظم القضائية الوطنية التي سوف تستفيد مما لدى مكتب المدعي العام من خبرة فنية وأدلة. ويعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن الامتنان للدول التي تعمل حاليا على إنفاذ الأحكام الصادرة، ويدعو جميع الدول إلى مواصلة التعاون الحالي في إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، أو إبرام اتفاقات مع الآلية من أجل زيادة قدرتها على الإنفاذ.

سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه دعم مبدأ العدالة الجنائية الدولية ودوره الأساسي في تحقيق السلام الدائم والمساءلة وسيادة القانون. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، في امتثال كامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المهم ألا يطوي النسيان المعرفة المكتسبة والدروس المستقاة من الكفاح ضد الإفلات من العقاب.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن كندا، ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا.

إن كندا وأستراليا ونيوزيلندا تود اغتنام هذه الفرصة لتؤكد مجددا دعمها القوي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على العمل الهام الذي لا يزال معروضا على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعلى العمل الذي أنجزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والدور الأساسي الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في المضي قدما بالإرث غير المسبوقة للمحكمتين على السواء.

إذا ما نظرنا إلى ذلك من منظور يمتد لأكثر من ٢٠ عاما منذ إنشائهما، لتبين لنا بوضوح المساهمة الاستثنائية للمحكمتين. وليس من قبيل المبالغة التشديد على أهمية إرثهما لممارسة القانون الجنائي الدولي وإنهاء الإفلات من العقاب. فإقامة العدل في القضايا التي تنطوي على بعض أبشع الجرائم

في التاريخ الحديث، أضفت عمقا واتساعا على فقه القانون الجنائي الدولي. إنهما مثال ملموس على الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في حالات الصراع المعقدة.

نلاحظ أنه في حين أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد استكملت الآن أعمالها وأقفلت أبوابها، لا يزال يوجد ثمانية فارين طلقاء. وإذا ألقي القبض على الفارين، ستتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية محاكمة ثلاثة منهم، وستتولى رواندا محاكمة خمسة منهم، وذلك وفقا لإحالة المدعي العام للمحكمة. ومن المهم أن يمْثُل هؤلاء الأفراد أيضا أمام المحكمة، ولذلك نحض الدول على التعاون من أجل ضمان القبض عليهم وتسليمهم.

وتقر دول كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بينما تكفل استيفاء جميع الضمانات الإجرائية الأساسية. ونثني بصفة خاصة على التعاون بين المحكمة والمجتمع الدولي الذي أسفر عن عدم وجود أي متهمين طلقاء فارين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فذلك بدوره شهادة على أنه قد يكون بوسع المتهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة الفرار، ولكن إذا عملنا معا، فلن يكون بوسعهم الاختباء من العدالة.

بينما تقترب المحاكمات والاستئنافات لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من نهايتها، لا يزال يتعين القيام بعمل هام. وفي ذلك السياق، نشعر بالقلق إزاء التناقص الطبيعي للموظفين، الأمر الذي يمثل تحديا متزايدا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقد أدت مغادرة الموظفين ذوي الرتب العليا ومعرفتهم الواسعة بكل قضية إلى تأخيرات في عمل المحكمة. ونشجع الأمم المتحدة على البحث عن حلول مبتكرة للتصدي لهذا التحدي، بما في ذلك النظر في وضع هيكل للحوافز. كما نشجع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مواصلة جهودها لضمان أن تحرز الإجراءات القضائية المتبقية تقدما بكفاءة وفعالية على حد سواء.

تود المجموعة أن تؤكد مجددا دعمها لقرار مجلس الأمن الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ القاضي بإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. إن هذه الآلية تقوم بدور حاسم في إتمام المحاكمات وإجراءات الاستئناف، وحماية الشهود، وإنفاذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، والحفاظ على سجلات المحكمة. ونرحب بالتسليم السلس من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية، وكذلك من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي أثبتت التزامها بضمان النقل الفعّال للأنشطة المتبقية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وفقا لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الدولية.

ثمة مسألة مدرجة في جدول أعمال الآلية، تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا، ألا وهي ضرورة الدخول في حوار لوضع خيارات لمعالجة محنة الأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأفرجت عنهم، ويتعين الآن نقلهم من أروشا. ونرحب بجهود الآلية لمعالجة هذه المسألة، ونرحب أيضا بالأنباء التي تتحدث عن انخفاض في عدد الأشخاص الذين يمرون بهذه الحالة الصعبة. ونشجع الدول على مواصلة السعي إلى إيجاد حلول قابلة للتطبيق لمعالجة حالة هؤلاء الأفراد.

كما كان عليه الحال في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن نجاح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إنجاز عملها يتوقف إلى حد كبير على الجهود الفردية والجماعية للدول الأعضاء. أما نيوزيلندا وأستراليا وكندا من جانبها، فسوف تواصل تقديم تعاونها ودعمها الكامل إلى المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية من أجل التنفيذ العملي لالتزامنا الثابت بالعدالة الجنائية الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور ثلاثة أعضاء في البرلمان الهندي اليوم، وهم السيد بالاني غراوندر ناغ راجان، والسيدة راتنا يد ناغ والسيد غاجيندراسينغ شيخاوات.

السيد أوبرادوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن جمهورية صربيا. أود أن أرحب بالقاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وأشكرهما على تقريريهما السنويين (انظر A/71/262 و A/71/263).

قبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أذكر بأن صربيا تؤيد البيان الذي أدلي به اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع ا.

لا يمكن للمرء أن يتوقع من المحاكم الدولية والمحاكم الخاصة تحقيق أهدافها بدون تعاون ودعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن تعاون ودعم بلدي للمحكمة والآلية هامان جدا بالفعل. وما فتئت صربيا على الدوام تمتثل لالتزاماتها الدولية، وليس لديها أي طلب تلقته لم يتم البت فيه. واستسلم أكبر عدد من الأشخاص الذي وُجهت إليهم المحكمة اتهامات، بما في ذلك كبار المسؤولين الحكوميين، وكان لذلك دور واسع في التأكد من أنه لا يوجد الآن متهم بارتكاب جرائم دولية أساسية فار من وجه العدالة.

كذلك قدمت صربيا أدلة هامة إلى المحكمة. وتلقت ٣ ٥٠٥ طلبات من أجل المساعدة فيما يتعلق بالوصول إلى الوثائق ومحفوظات الدولة والشهود –١٧٧ ٢ طلبا تلقتها من مكتب المدعي العام و ٣٢٨ ١ طلبا تلقتها من محامي الدفاع، ولا توجد لديها قضايا معلقة، باستثناء تلك التي صدرت منذ وقت قريب جدا. لقد نفذت صربيا في الوقت المناسب جميع أوامر الدوائر القضائية المتعلقة بالحضور لأداء الشهادة. إن جميع الشهود الذين حصلوا على إعفاءات فيما يتعلق بأسرار الدولة أو الأسرار العسكرية أو الأسرار الرسمية والذين طُلب إليهم الإدلاء بشهاداتهم، لقد سُمح لهم القيام بذلك بحرية. وتم الامتثال لجميع الطلبات المتعلقة بحماية الشهود في إقليم صربيا. وفي ظل جميع الظروف التي أمرت المحكمة فيها بالإفراج المؤقت عن المتهمين، عملت الوكالات الحكومية ذات الصلة على الوفاء بها ورصدها، وفي جميع تلك القضايا أُعيد المتهمون إلى احتجاز المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفقا لأوامر وقرارات المحكمة.

بيد أن التأخير الذي حصر مؤخرا في التعاون في مسألة تتعلق بأوامر قبض صادرة عن الدائرة الابتدائية ضد الأفراد الثلاثة المتهمين في قضية انتهاك حرمة المحكمة كان نتيجة قرار للمحكمة العليا في بلغراد مؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦. وقررت المحكمة أن الشروط القانونية لتنفيذ أوامر المحكمة لم تكن مستوفاة في تلك القضية، على أساس المادة الواردة في القانون المحلي بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تنص على أن لوائح الاتهام الوحيدة بشأن الجرائم الأساسية، أي الجرائم التي تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وانتهاكات قوانين أو أعراف الحرب، وأعمال الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كلها يمكن أن تشكل الأسس القانونية لتنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في حين أن لائحة الاتهام المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة لا تشكل جريمة بموجب النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة .

غير أن قرار المحكمة العليا لا يقف في طريق تعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية وتصميمها على مساعدة المحكمة في إنجاز مهمتها.

منذ عام ٢٠٠٩، التمست صربيا من الأمم المتحدة التوقيع على اتفاق مع المحكمة بشأن إنفاذ الأحكام في مؤسساتها

العقابية. وعلى الرغم من أن بلدي وقّع هذا الاتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١١، لم يُحرز أي تقدم بشأن اتفاق مماثل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و لم تعمل الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة على إيلاء الاهتمام المناسب للجانب الإنساني للطلب. ومن الواضح أن توصية الأمين العام إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٣ جاءت بما مفاده أنه ينبغي تنفيذ الأحكام خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة، وهي توصية ما زالت قائمة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذا الموقف ربما كان له ما يبرره في عام ١٩٩٣، عندما كانت الحرب تمزق يوغوسلافيا السابقة وشهدت انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، من الواضح أن المنطق وراء تلك التوصية ومبرراتها لم تعد صالحة اليوم.

إن ما حمل صربيا على طلبها كان بدافع الاعتبارات التالية. معاملة الأشخاص المدانين تختلف من بلد إلى آخر وتتوقف على الظروف المحددة للحبس. غير أن الفرق، ليس متجذرا في قرارات الدوائر الابتدائية. وقد مورس الضغط على أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لكي توضح السبب بشأن اثنين من المحكوم عليهم بالسجن في قضية متطابقة ويقضيان حاليا عقوبتيهما في ظل ظروف مختلفة، و لم تقدم أجهزة الأمم المتحدة أي أساس منطقي لهذه التناقض. وفي بعض الحالات، فإن الأشخاص المحكومين، ومعظمهم من السياسيين، وألوية في الجيش، وموظفين حكوميين آخرين، لا تمنح لهم أي معاملة خاصة لتجسد الطبيعة الخاصة بمسؤولياتهم السابقة.

كثيرون منهم يقضون عقوباتهم في سجون تقع على بعد آلاف الكيلومترات من بلدهم ومجتمعهم. ونتيجة لذلك، فإنهم لا يفهمون اللغة أو الثقافة في مجتمعات السجون التي يجدون أنفسهم فيها، والعديد منهم لا يتلقون زيارات منتظمة من أسرهم. وهذا يضاعف من عزلتهم عن المجتمع الخارجي وعن زملائهم من نزلاء السجون. فهؤلاء الأشخاص في أحيان كثيرة لا يثقون بتوصيات العلاج أو تناول العلاج لا لسبب إلا لكونهم لا يفهمون اللغة. وعلاوة على ذلك، لا يتلقون أي شكل من أشكال المساعدة القانونية يتسق مع الإجراءات المحددة للولاية القضائية حيثما أدينوا.

إن حكومة جمهورية صربيا على استعداد لتحمل المسؤولية عن إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقبول الرصد الدولي وتقديم ضمانات بعدم السماح بالإفراج المبكر إلا بإذن مسبق من الآلية. وستثير حكومة بلادي هذه المسألة في مجلس الأمن في جلسته التي ستعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر حيث ستُعقد جلسة بشأن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

في الختام، اسمحوا لي أن أذكر بأن صربيا قد حققت نتائج هامة في المقاضاة المحلية على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكِبت خلال النزاع المسلح في يوغوسلافيا السابقة. ويجب السير في هذه الإجراءات القضائية المتعلقة في تلك القضايا من دون أي تمييز على أساس الانتماء الوطني أو الانتماء الاثني أو الديني للجاني أو المجني عليه. ويجب ألا يوقفنا عائق في جهودنا الرامية إلى تحقيق المصالحة والتعاون، ويشمل ذلك محاكمة المسؤولين عن الجرائم في المحاكم المحلية. فالضحايا يستحقون العدالة.

ستواصل صربيا تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية على حد سواء.

السيدة بايدن أويتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر الولايات المتحدة الرئيس ميرون على تقريره عن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (انظر A/71/262) وعلى قيادته ومساهماته للنهوض بالعدالة فيما يتعلق بضحايا أبشع الفظائع التي ارتُكِبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

كذلك نشكر الرئيس أغيوس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ إن مثابرة الحقوقيين في هاتين المحكمتين وتصميمهم على تقديم المسؤولين عن ارتكاب أسوأ الجرائم التي عرفتها البشرية إلى العدالة، أي جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية – كان نموذجا لمؤسسات العدالة الجنائية الدولية في المستقبل وإنذارا إلى الجناة المحتملين بأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. إنه لشرف كبير لي أن أشارك في مناقشة اليوم الهامة بوصفي ممثلة للولايات المتحدة.

ما زلنا نؤيد العمل الهام الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في المضي قدما بصورة شاملة وعلى وجه السرعة في إصدار الأحكام في القضايا بما يخدم الاحتياجات الأعم للعدالة، وفي الوقت نفسه يحمي حقوق المتهمين. ونحن على ثقة بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمكنها الوفاء بالتزامها بإكمال عملها في نهاية عام ٢٠١٧. وبناء على ذلك، تود الولايات المتحدة أن تؤكد مجددا أهمية التعاون الكامل من جانب جميع الدول المعنية مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحق ثلاثة أفراد في قضية انتهاك حرمة المحكمة.

إني إذ أنتقل الآن إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أود أن أذكر أن الولايات المتحدة تثني على الجهود التي تبذلها الآلية لمساعدة الهيئات القضائية الوطنية. فالاستمرار في تحقيق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة يجب ألاّ ينتهي باختتام عمل هاتين المحكمتين. وبينما أجرت بنجاح المحكمتان المحاكمات للعديد من الجناة الرفيعي المستوى، يتوقف الآن المزيد من المساءلة عن الجرائم المرتكبة على المحاكمات العادلة والفعّالة التي تجريها المحاكم الوطنية بحق الجناة المزعومين من المستويات المتوسطة والدنيا. وتدرك الولايات المتحدة ما يتمتع به المحامون والقضاة وموظفو المحكمة من خبرة كبيرة وعميقة، وأدلة واسعة يمكنهم تسخيرها للمساعدة في المحاكمات التي تجري على الصعيد الوطني، وتدعم الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الآلية لمساعدة القطاعات القضائية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، تؤيد الولايات المتحدة إعطاء الآلية أولوية عليا لمسألة تحديد مكان الفارين المتبقين من المحكمة الدولية لرواندا وإلقاء القبض عليهم. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتوانى في ملاحقة هؤلاء المتهمين الذين يستوجب الأمر تكرار أسمائهم وما يرتبط بها من ادعاءات شنيعة.

إذ أن فولجونس كاييشيما متهم بتدبير مذبحة ذهب ضحيتها الآلاف. وشارل سيكوبوابو متهم بالتحريض على ارتكاب مذابح في كنيسة. وألويس نديمباتي، رئيس البلدية السابق، متهم بتورطه بصورة مباشرة في هذه المذابح. أما أوغسطين بيزيمانا، وزير الدفاع السابق في الحكومة الرواندية المؤقتة فتوجد ادعاءات ضده بأن القوات المسلحة التي كانت تسيطر على البلد قامت بالإعداد والتخطيط للقيام بحملة الإبادة الجماعية وفي إعداد قوائم بالناس لكي يتم قتلهم. أما شارل رياندیكايو فتوجد ادعاءات ضده بمشاركته في ذبح الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين تجمعوا في كنيسة، وأوعز إلى المقاتلين وقوات الدرك بمهاجمة الكنيسة بالبنادق والقنابل اليدوية والأسلحة الأخرى. وفينياس مونياروغارما، وهو عقيد سابق في الجيش الرواندي، يوجد ادعاء ضده بأنه ساعد في إصدار تعليمات بارتكاب أعمال قتل منهجي للتوتسي من اللاجئين والفارين من القتال وشارك في قتلهم؛

وفيليسيان كابوغا، الممول الرئيسي المزعوم والداعم للمجموعات السياسية والميليشيات التي ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية، متهم أيضا بنقل فرقة الموت في شاحنات شركته. وأخيرا، بروتايس مبيرانيا، قائد الحرس الرئاسي

الرواندي، المتهم بإصدار تعليمات لجنوده بقتل رئيسة وزراء رواندا آنذاك و ١٠ أفراد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كان يحرسون منزلها.

ويجب علينا أن نواصل التذكير بتلك الأسماء والأفعال إلى أن تتم مساءلة كل واحد من هؤلاء الرجال على أفعالهم المزعومة. إن الولايات المتحدة إذ تسلم بأن تعاون الدول سيكون أساسيا من أجل إلقاء القبض عليهم، لا تزال ثابتة في التزامها بضمان إلقاء القبض على الثمانية الفارين وتقديمهم إلى العدالة. وتحقيقا لتلك الغاية، ما زلنا نعرض مكافأة مالية تصل قيمتها إلى ٥ ملايين دولار نظير الحصول على معلومات تفضي إلى اعتقال أو نقل هؤلاء الفارين.

تود الولايات المتحدة أن تعرب عن قلقها فيما يتعلق بتأثير احتجاز القاضي أكاي على العمل الهام للآلية. لقد جرى اعتقال القاضي أكاي بينما كان يعمل على قضية تخص الآلية. وفي ذلك الصدد نذكّر بأن مجلس الأمن قد أنشأ الآلية بطريقة تتيح للقضاة العمل عن بُعد، باستثناء عقد الجلسات أو وفقا لتوجيهات الرئيس. إننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان، نأمل في حسم هذه المسألة على جناح السرعة.

في الوقت الذي تشرع فيه الآلية في المرحلة التالية من عملياتها، نثني على الرئيس ميرون على قيادته الحصيفة لضمان النقل السلس للمهام من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية. وعلى الرغم من أن حجم ومهام الآلية سوف يتناقصان على مر الزمن، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، وما برحت أهميتها مركزية أكثر من أي وقت مضى.

وبفضل هاتين المحكمتين، نال ضحايا الفظائع المروعة قسطا جيدا من العدالة، وتمكن المجتمع الدولي من إحراز تقدم كبير في صون السلام والأمن الدول خلال عملية تحقيق العدالة والمساءلة عن الفظائع المرتكبة، وهي عملية اضطلعت بها المحكمتان طيلة السنوات العشرين الماضية. إن إنجاز عمل الآلية بنجاح سوف يبرهن على أن العدالة ليست هامشية لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وإنما جوهرية له.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. سأضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أرحب برئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي أغيوس، وأشكره على تقريره (انظر A/71/263) ونحن نشيد به وكذلك بالمدعي العام براميرتز على عملهما الهام وعلى الجهود المتواصلة التي تبذلها المحكمة لضمان المساءلة وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

شهدت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تغيّرا في القيادة. واسمحوا لي الآن أن أشيد بالرئيس السابق للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالرئيس الحالي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ميرون، الذي كفلت قيادته إحراز تقدم هام في إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق إنجازات محورية في التفسير والتطبيق السليمين للقانون الإنساني الدولي.

ونشيد بتولي آلية تصريف الأعمال المتبقية المسؤولية عن جميع جوانب عمل المحكمتين، ونثني على التقدم المحرز في ذلك الصدد. إن كرواتيا ثابتة في موقفها ومفاده أنه يجب ضمان التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ويجب أن تتلقى المحكمة والآلية كل الدعم اللازم لإنجاز ولايتيهما في الوقت المحدد.

تتابع كرواتيا بعناية جميع القضايا المتبقية أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، وتتوقع اختتام أعمالهما بسرعة وكفاءة. ونؤمن أيمانا شديدا بأن هذا الفصل الأخير في

عمل المحكمة والآلية، وهي الهيئة التي شكلت العدالة الجنائية الدولية المعاصرة وموقفنا نحو الإفلات من العقاب، سوف ترتقي إلى مستوى التوقعات، ولا سيما فيما يتعلق بالتفسير الدقيق والتنفيذ الملائم للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ترحب كرواتيا بحصر جميع الأفراد الـ ١٦١ المتهمين الذين أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام ضدهم بسبب ارتكابهم انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة. وفي نفس الوقت، من دواعي الأسف أنه لم تجرِ مقاضاة الجميع منهم لبلوغ نقطة النطق بالحكم القضائي النهائي، كما رأينا في قضية سلوبودان ميلوسيفيتش السيئة السمعة ومؤخرا قضية غوران هادزيتش التي أنهيت في ٢٢ تموز/يوليه عقب وفاة المتهم. ونتيجة لذلك، لم تتحقق العدالة على النحو الملائم بالنسبة لعدد لا يعد ولا يحصى من الضحايا.

إن التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية يتسم بأهمية قصوى، بنفس قدر أهمية مصداقية المحكمة وفعاليتها. ولذلك، نتشاطر مع المحكمة الشواغل الكبيرة إزاء استمرار عدم تعاون صربيا. وكما أبلغ الرئيس ميرون والرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز في تقاريرهم المقدمة إلى مجلس الأمن أكثر من مرة، وكما ورد في التقرير المعروض علينا حاليا، لا تزال توجد أوامر إلقاء قبض ضد ثلاثة متهمين ولكن تلك الأوامر رهن التنفيذ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. هذه المسألة يجب ألا تغيب عن اهتمامنا إلى أن يتم حلها بشكل كامل.

تشعر كرواتيا بالقلق العميق إزاء التطورات الموازية الواردة في التقرير، مثل فشل القضاء الصربي في إنفاذ الحكم الصادر عن محكمة دولة البوسنة والهرسك، أو ”استمرار تمجيد مجرمي الحرب في صربيا“ (A/71/263، الفقرة ٥٢). لقد قلنا من قبل، وأود أن أكرره هنا اليوم: لا يوجد مكان لمجرمي الحرب المدانين في المراحل الاحتفالية وفي الحياة العامة والسياسية. بل أن مكانهم على هامش المجتمع حيث يوجد تذكير أبدي بالسياسات الفاشلة التي أدت إلى ارتكاب فظائع يعجز اللسان عن وصفها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيكستين دي بويتسوير في (بلجيكا).

في المناقشة التي جرت في اللجنة السادسة، أوضحت كرواتيا بعناية موقفها بشأن قانون صربيا المتعلق بهياكل السلطات الحكومية واختصاصاتها في دعاوى جرائم الحرب. لذلك أود ببساطة أن أضيف بأن ذلك القانون، في رأينا، ليس شاملا ولا إضافيا ولا محايدا سياسيا في تطبيقه، ويعرقل التعاون الإقليمي الناجح في المسائل الجنائية.

وفي إطار استراتيجية الإنجاز، نقلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عددا من القضايا إلى المحاكم الوطنية. وبالتوازي مع ذلك، يمكن للمدعين العامين والمحاكم المحلية أيضا رفع القضايا من دون أي تدخل من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. في ذلك الصدد، نؤكد مرة أخرى الأهمية القصوى للامتناع عن أي شكل من أشكال التلاعب أو التحيز في عمليات التحقيق والمقاضاة. ولا بد من أن يظل عمل السلطة القضائية محايدا ومستقلا، وأن يظل فوق السياسة اليومية وخارجها، لكونه ينطوي على أهمية خاصة في المقاضاة عن جرائم الحرب.

تنظر كرواتيا باهتمام إلى طرح اقتراح بشأن إقامة مجموعة من الفعاليات بخصوص إرث المحكمة وإنهاء أعمالها، وذلك بمشاركة نشطة من مكتب الرئيس، وبالتشاور مع ممثلي قلم المحكمة، ومكتب المدعي العام ورابطة محامي الدفاع. وكرواتيا مستعدة للمشاركة في تلك الأحداث، والمشاركة في المناقشات بشأن أفضل السُبل لكفالة إرث دائم للمحكمة واقتسام تجاربها.

وكما ذُكر في مناقشات سابقة بشأن هذه المسألة، فإن الإرث الهام للمحكمة لا يخلو تماما من العيوب. ومع ذلك، لا ينبغي لهذه الحقيقة بأي حال من الأحوال أن تلوث السجل العام للمحكمة والإرث التاريخي في مجال العدالة الجنائية الدولية. بل ينبغي أن تكون بمثابة درس هام لصالح الجهات المعنية الأخرى في هذا الميدان، وبخاصة المحكمة الجنائية الدولية.

في الختام، نؤكد من جديد أهمية التعاون الكامل مع المحكمة، ونعرب عن دعمنا الثابت لعملها. وفي الوقت نفسه، نتطلع نحو إنجاز ولاية المحكمة في الوقت المناسب للانتهاء من عمل المحكمة والقيام بعمليات انتقالية سلسة وفعّالة لفرعي الآلية.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تؤكد مجددا تقديرها للعمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية. وندرك مساهمتيهما الجديرتان بالملاحظة في العدالة الدولية. وهذا يتجسد بشكل خاص في نضالهما من أجل المساءلة، ووضع حد للإفلات من العقاب بغية التطوير التدريجي للقانون الدولي.

نعرب عن خالص شكرنا للرئيس كارمل أغيوس والرئيس ثيودور ميرون على قيادتهما الممتازة والتي تتجلى في التقريرين المفصلين (انظر A/71/262 و A/71/263) المعروضين علينا اليوم في الجمعية العامة. ونلاحظ أن الأنشطة التي اضطلعت بها هاتين الهيئتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدل على التزامهما باستكمال الإجراءات المعلقة على وجه السرعة ووفقا لقواعد الإجراءات القانونية الواجبة.

وبالمثل، نلاحظ أن المحكمة تواصل بنجاح نقل مهامها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية والفريق غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن والذي تترأسه أوروغواي.

مع ذلك، نعتقد أن من الضروري أن نشارك في النداء العاجل من أجل زيادة التعاون الدولي، ولا سيما في تلك الحالات التي يبرز فيها مكتب المدعي العام تقاعس الدول في تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة. ينبغي على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، من دون استثناء، مراعاة الممارسات الجيدة في مجال العدالة الجنائية الدولية. وبالمثل، يدعو بلدي إلى التقيد الصارم بمبادئ الولاية القضائية العالمية والتكامل، على أساس فهم مفاده أنها أساسية للمجتمع دولي وتضرب جذورها في سيادة القانون الذي نتطلع إليها جميعا.

أخيرا، يؤيد بلدي تأييدا تاما تنفيذ استراتيجية إنجاز ملائمة من أجل إنهاء عمل المحكمة، بما في ذلك إيجاد الحلول الإدارية للموارد البشرية، وفقا للولايات المنوطة بها لضمان الفعالية والكفاءة اللازمتين.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية تترانيا المتحدة بالتقرير السنوي الثالث والعشرين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر A/71/263) الذي عرضه هنا اليوم رئيس المحكمة، القاضي كارمل أغيوس، ونهنئه على توليه رئاسة المحكمة. كما نهنئ القاضي ليو داكون على انتخابه نائبا للرئيس.

يسرنا أن قضاة دائرة الاستئناف نطقوا بالحكم في دعوى الاستئناف الأخيرة المقدّمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذا يقربنا من محاسبة الذين فتحوا فصلا مظلما في تاريخ رواندا وأفريقيا والعالم.

ونشيد بجهود رئيس قلم المحكمة على قيامه بتنسيق الترتيبات اللازمة لتقليص عمليات المحكمة ونقل مسؤولياتها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين كجزء من استراتيجية الإنجاز. ومع اقتراب إتمام

المحكمة لولايتها، فإنه ليس فقط من المهم للغاية أن تجري المحاكمات في أوانها على قضايا جرائم الحرب المحالة إلى المحاكم الوطنية، بل يجب أيضا إجراء محاكمات عادلة وعلنية. وعلاوة على ذلك، فإن المكاتب الوطنية التي تضطلع بتلك المسؤوليات بحاجة إلى الدعم من أجل ضمان المساءلة.

نلاحظ الجهود التي يبذلها مكتب الرئيس والمسجل للتصدي للتحديات المتزايدة المتمثلة في تناقص عدد الموظفين وتدني معنويات الموظفين في الوقت الذي تعمل فيه المحكمة على تقليص ولايتها القضائية. وبينما نرحب بتلك الجهود، نود أن نحض على اقتسام الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع المشاركين في إنجاز عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونثني على التعاون الوثيق بين مكتب المدعي العام للمحكمة والمدعي العام للآلية، بينما تواصل المحكمة تقليص عدد الوظائف وتنفيذ سياسة تقاسم الموارد.

بينما توشك المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الانتهاء من عملها، فإننا نقدر لها إرثها في يوغوسلافيا السابقة – ونود أن نضيف، إلى ذلك أنها حتى خارج المنطقة تحملت أهمية أكبر. ونشارك في الحث على التعاون الكامل مع المحكمة. وبالنسبة لنا، فإن ما خلفته المحكمتان الجنائيتان الدوليتان من إرث ينطوي على أهمية خاصة وعظة بالنسبة إلى الإنسانية التي نتقاسمها جميعا.

ترحب أيضا جمهورية تترانيا المتحدة بمذكرة الأمين العام التي يحيل فيها التقرير السنوي الرابع لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/71/263). ونود أن نثني على التقدم المحرز نحو الانتهاء، في حدود الميزانية، من تشييد المباني الجديدة للآلية في أروشا، تترانيا. وفي هذا الصدد، نعرب عن شكرنا الخاص لرئيس قلم المحكمة، السيد جون هوكينغ، على قيادته وتعاونه.

لقد كان إنشاء الآلية، من بين أمور أخرى، يهدف إلى ضمان الحفاظ على إرث المحكمتين. ومما يبعث على السرور أن الآلية، التي تعمل من مكتبيها الفرعيين في أروشا ولاهاي، لا تزال تضطلع بمسؤولياتها بكفاءة وإنصاف ومثابرة. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن التنسيق الذي تضطلع به الآلية مع المحاكم الأخرى يركز على كفالة النقل السلس والكفؤ للمهام والمسؤوليات.

إن أنشطة مكتب المدعي العام تظهر البدء بفترة من العمل المكثف في المحاكمات والاستئنافات. وسيكون لمرحلة التقاضي تحديات فريدة وستتطلب دعم وتعاون الأمم المتحدة وأعضائها. ونؤيد الجهود المستمرة الرامية إلى تحديد أماكن وجود الفارين المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإلقاء القبض عليهم. ونثني على استعداد المدعي العام للعمل مع السلطات القضائية الوطنية ودعم عملية التقاضي في القضايا المحالة إلى المحاكمات الوطنية.

يعرب التقرير عن القلق إزاء الاتجاه الذي يمضي إليه الأشخاص المدانون والمتمثل في التماس النظر في إمكانية إلغاء الإدانات الصادرة بحقهم عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومما لا شك فيه أنه ينبغي تناول هذه الطلبات بقدر كبير من الحذر لتفادي الادعاءات العبثية والحفاظ على سلامة الإدانات التي صدرت سابقا، مع كفالة تحقيق العدالة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المسائل المتصلة بالدعم وحماية الشهود تستحق اهتماما أكبر ونهجا أكثر إنسانية. إذ أن العديد من الشهود الذين يمثلون أمام المحكمتين هم أيضا ضحايا وعانوا آثارا عاطفية ونفسية خطيرة. وسيكون من المفيد ضمان أن يظل تقديم الدعم لهم في صميم الولاية المستمرة للآلية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد حقوق أيضا للأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والذين قضوا فترات عقوبتهم. إن

استمرار وجود أشخاص في أروشا سبق أن تمت تبرئتهم أو أُطْلق سراحهم جراء العملية القضائية ولكنهم لا يجدون دولا تستقبلهم، مسألة لا بد من أن تبعث على قلقنا جميعا.

ونحض على زيادة الجهود الرامية إلى ضمان نقل الأفراد والتمسك بعنصر سيادة القانون الهام بنفس القدر.

أخيرا، وفي أعقاب إغلاق المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نريد أن ننوه ونشيد بالنقل السلس لأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية. لقد كان جهدا أشرف عليه كثيرون في أروشا ولاهاي ونيويورك، بما في ذلك مكتب المستشار القانوني. فكلهم يستحقون امتناننا وشكرنا.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر قيادة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على تقريريهما المقدمين إلى الجمعية العامة عن أنشطتهما (انظر A/71/262 و A/71/263).

يتابع الوفد الروسي بصورة وثيقة المعلومات المتعلقة بتكاليف الإجراءات القضائية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث، كما نعلم، تجاوزت المحكمة الموعد النهائي المحدد للانتهاء من أعمالها المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونرحب بالالتزام الصارم للقيادة الجديدة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالانتهاء من الفصل في جميع القضايا الموجودة لديها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، واتباع التوصيات الواردة في الفقرة ٦ من التقرير عن الجهود المبذولة لمنع التأخير. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن القضايا المتعلقة بفقدان الموظفين والتي تتطرق إليها تلك الفقرة، لا يمكن أن تبرر أي مزيد من التأخير في الإجراءات. وبناء على ذلك، سوف يسعى مجلس الأمن إلى تيسير الأداء السلس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. منذ وقت قصير فقط، عدّل قرار مجلس الأمن ٢٣٠٦(٢٠١٦) النظام الأساسي للمحكمة، الأمر الذي مكّن الأمين العام من تعيين قاضٍ سابق إما في المحكمة أو في نظيرتها محكمة رواندا للعمل في دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة. ونأمل من إدارة المحكمة أن تضطلع بنصيبها من العمل وأن تجد حلولا فعّالة للموظفين.

يتوفر ما يكفي من الدعم المالي والمادي لموظفي المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. ومع ذلك، علينا أن نذكر أن أنواعا مختلفة من المكافآت والمنح ليست جزءا من شروط الخدمة في الأمم المتحدة، الأمر الذي تم مرارا استرعاء اهتمام المحكمة إليه. وفيما يتعلق بقضية انتهاك حرمة المحكمة، والتي أخذت المحكمة زمام المبادرة فيها بنظرها في الدعوى المرفوعة ضد فويسلاف شيشيلي، ليست هذه الاتهامات جزءا من الأعمال الرئيسية للمحكمة. إذ أن النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يشمل هذه المسائل، كما تم تصوره في قرارات مجلس الأمن. والولاية القضائية على هذه القضايا أنشأتها المحكمة نفسها من خلال نظامها الداخلي. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه لا يمكن السماح لقضايا انتهاك حرمة المحكمة بأن تؤثر فيه الإنهاء التدريجي لأعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

لقد ازدادت كثيرا قائمة دعاوى الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع البدء بأول محاكمة في المحكمة الابتدائية والنظر في اثنتين من قضايا الاستئناف المعروضة عليها. وسنكون ممتنين للحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن المدة المقدرة للفصل في تلك القضايا وعن المواعيد التقريبية للانتهاء منها.

ونُذَكِّر بأنه، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فإن الآلية ذات هيكل مؤقت. ونتوقع منها أن تعمل بأكبر قدر ممكن من الكفاءة من حيث التمسك بمعايير إقامة العدل، بما في ذلك التقيد بالمواعيد النهائية المحددة لاختتام البت في الدعاوى. وفي هذا الصدد، نحض الآلية على الاستفادة الكاملة من أحكام النظام الأساسي الحالي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أيضاً أن الجمعية ترغب في أن تحيط علماً بالتقرير السنوي الثالث والعشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علماً بالتقرير السنوي الرابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. أود أن أذكّر الدول الأعضاء بأن البيانات التي يدلَى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تطرق القاضي ميرون في إحاطته الإعلامية إلى بلدي وعلى الأقل إلى مواطن تركي. في الواقع، أيدين سيفا أكاي مواطن تركي رشحته تركيا وانتخب في عام ٢٠١١ قاضيا في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وتم تمديد فترة ولايته تلقائيا لفترة سنتين في حزيران/يونيه الماضي. واحتجز في تركيا في أعقاب قرار صدر عن محكمة ذات اختصاص في تركيا بسبب تهم جنائية موجهة إليه وتقع خارج نطاق وظيفته بوصفه قاضيا في الآلية. ولا يزال التحقيق جاريا في إطار سيادة القانون وتماشيا مع الإجراءات الوطنية التركية. في ذلك الصدد، من المؤسف أن السيد ميرون الذي تكلم مطولا في بيانه عن استقلال قضاة المحاكم الدولية، لم يظهر نفس الحساسية نحو استقلال القضاة في إحدى الدول الأعضاء. لا يمكننا أن نتفق مع النهج الذي يدعو إلى التدخل في العمليات القضائية الجارية لدولة عضو، وأن ندعو إلى التحلي بقدر أكبر من الاحترام في هذا الصدد.

لا يمكن استغلال الحصانة وإساءة استخدامها استنادا إلى مهام الأمم ونجعل منها ذريعة لتطوير أو تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب. لا أحد فوق القانون. والقول بغير ذلك من ضروب الخطأ. ومن المفترض أننا تعلمنا ذلك من الحالات التي تشمل أفراد بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا. وفيما يتعلق بالعقبة المزعومة في طريق كفاءة عمل الآلية، أود، مع الأخذ في الحسبان ما ذكره القاضي ميرون، الإشارة بشكل خاص إلى الأحكام المتعلقة بملء الشواغر في صفوف القضاة والواردة في النظام الداخلي للآلية. فقد آثر السيد ميرون التضامن مع زميل له بشكل يتجاوز مسؤوليته عن ضمان كفاءة وفعالية أداء الآلية. وقد تعمد عدم استخدام السلطة المخولة له من مجلس الأمن، مما فرض عليه وضع نفسه في موقف المسؤولية عن التأخير في إقامة العدل في قضية نغيراباتواري.

كما يجدر التشديد هنا على أن السيد ميرون قام بتعيين السيد أكاي للعمل في إدارة الآلية بعد ١٠ أيام فقط من تاريخ محاولة الانقلاب في تركيا التي حدثت في ١٥ تموز/يوليه. لذلك، نحض السيد ميرون على احترام استقلال الهيئات القضائية في الدول الأعضاء، وعدم استخدام قضية أكاي لتغطية بطء عمل الآلية. بل أحرى به أن يسخر سلطاته لكفالة إقامة العدل في الوقت المناسب في قضية نغيراباتواري.

أكرر بأنه لا أحد فوق القانون، سواء فيما يتعلق بارتكاب جريمة، أو جناية أو جنحة. فلا يمكن التغاضي عن أي عمل من أعمال الإرهاب أو الاعتداء الجنسي أو القتل على أساس

الحصانة الدبلوماسية. ونرفض أي مسعى لترسيخ الإفلات من العقاب على هذا الأساس.

أخيرا، فإن القلق الذي أعرب عنه وفد الولايات المتحدة لا بد من أنه نتيجة الافتقار إلى معرفة النظام الداخلي للآلية، حيث يمكن بسهولة ملء الشواغر في مناصب القضاة بالاحتجاج إلى النظام الداخلي الحالي. وربما يجدر بالولايات المتحدة أن تسدي النصح للسيد ميرون في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك، تختتم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.